مجلـــة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 16 / العدد: 1 (2021)، ص 366- 394

مدى ملاءمة المعيار IFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج–

The suitability of IFRS for SMEs for Small and Medium-Sized Entities in Algeria- Study a sample of SMEs in Bordj Bou Arreridj

د. بهلولي نور الهدى[1]

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج،

Nourelhouda.bahlouli@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/07 تاريخ القبول: 2021/11/25 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى ملاءمة المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة *IFRS for SMEs* للممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري، أما في الجزء التطبيقي تم الاعتماد على أسلوب المعاينة وتوزيع استبيان على عينة من القائمين على محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج.

بعد تحليل نتائج الاستبيان الموزع تم التوصل إلى وجود ملاءمة نسبية للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة *IFRS for SMEs* للممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حيث تم اثبات أن هذا المعيار يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من حيث الاعتراف بعناصر قوائمها المالية، لكن يلائمها نسبيا فقط من حيث تقييم تلك العناصر.

كلمات مفتاحية: معيار دولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ممارسة محاسبية، اعتراف، تقييم.

تصنيفات JEL: M40، M41.

Abstract:

The objective of this study was to determine the suitability of International Financial Reporting Standard for Small and Medium-Sized Entities (IFRS for SMEs) for the accounting practices of SMEs in Algeria. This study was adopted the descriptive approach in the theoretical part, but in the applied part, it was used the sampling method, Where a questionnaire was distribute to some accountants in the Small and Medium-Sized Entities of Bordj Bou Arreridj.

After analyzing the results of the questionnaire, We found a relative suitability of IFRS for SMEs to the accounting practices of SMEs in Algeria and We found that this Standard is suitability for Algerian SMEs when acquiring the elements of their financial statements, but relatively suitability only when evaluating those elements.

Keywords: IFRS for SMEs; Small and Medium-Sized Entities; accounting practices; acquire; evaluate**.**

JEL Classification Codes: M40, M41.

المؤلف المرسل: د. بهلولي نور الهدى، **الإيميل:** Nourelhouda.bahlouli@univ-bba.dz

1. مقدمة:

إن الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها هذه المؤسسات، وبموجب التصريحات التي جاءت في التقرير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لديسمبر سنة 2000، والتي تنص على أن هناك طلب على معايير تراعي حاجة وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا تراعي خصوصية اقتصاد الدول النامية، وعليه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير محاسبية خاصة بها، وانطلق في دراسة وإعداد مشروع يراعي تلك

المتطلبات فأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في شكله النهائي في 09 جويلية 2009 .

إشكالية الدراسة:

يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs بممارسة المحاسبة بشكل يتلاءم مع طبيعة هذه المؤسسات ويتوافق مع احتياجاتها، والجزائر معظم مؤسساتها هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة لكن تطبق النظام المحاسبي المالي SCF والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية IFRS /IAS والتي تلائم المؤسسات الكبيرة والمدرجة في البورصة، لذا فالسؤال الذي تطرحه هذه الدراسة هو:

ما مدى ملاءمة المعيار IFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

فروض الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية: **"المعيار IFRS for SMEs يلائم الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"**

ومن هذه الفرضية تنبثق الفرضيتان الفرعيتان التاليتان:

- المعيار IFRS for SMEs يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عند الاعتراف بعناصر قوائمها المالية؛
- المعيار IFRS for SMEs يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عند تقييم عناصر قوائمها المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد مدى ملاءمة المعيار IFRS for SMEs للممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، كما أن هذه الدراسة تهدف إلى ما يلي:

- التعرف على عوامل نشأة المعيار IFRS for SMEs؛
- الوقوف على إصدار المعيار IFRS for SMEs؛
- التمكن من تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي المؤسسات؛
- الوقوف على خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إبراز الخصوصية المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحديد الممارسات المحاسبية الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر والتي جاء بها المعيار IFRS for SMEs.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول متغيرات الدراسة (المعيار IFRS for SMEs والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، أما في الجزء التطبيقي وللتحقق من مدى ملائمة المعيار IFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تم استعمال أسلوب المعاينة، من خلال دراسة جزء من المجتمع فقط وتعميم النتائج لاحقا على كل المجتمع الإحصائي، وذلك للتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

الأدوات المستعملة:

تم استعمال عدة أدوات في هذه الدراسة، ففي الجانب النظري تم استعمال الكتب العلمية، المقالات، المداخلات، الرسائل العلمية والقوانين المرتبطة بموضوع الدراسة، أما في الجانب التطبيقي فقد تم جمع البيانات من مصادرها الأولية وبالشكل الذي يتوافق مع الدراسة، وذلك من خلال استعمال أداة "الاستبيان" حيث تم تصميم قائمة من الأسئلة بطريقة منظمة غير قابلة للتأويل ومن ثم توجيهيها للقائمين على محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج.

2. المعيار الدولي IFRS for SMEs:

تسعى معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين نوعية التقارير المالية وتلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، إلا أن هذه الأهداف لا تقل أهمية عن أهداف التقارير المالية في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الأخيرة تحتاج هي الأخرى إلى معايير تضمن جودة تقاريرها المالية وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها.

1.2 لمحة تاريخية للمعيار الدولي IFRS for SMEs:

من التقرير السنوي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB سنة 2000 والذي تضمن تصريحات تطالب بإعداد معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قام المجلس IASB بعد تأسيسه مباشرة بتعيين مجموعة عمل مكونة من خبراء لدراسة المشروع، وعلى إثر ذلك صرح الأعضاء الإداريون في تقريرهم السنوي بأنهم سوف يدعمون أي مجهود يقوم به المجلس IASB من أجل إعداد معيار يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خصوصية الدول النامية.

وقد تم طرح مسودة المعيار للتعليق عليها وتقديم التوصيات بشأنه، حيث أن فكرة إيجاد معيار يتعلق بالمؤسسات الخاصة كانت في 2001 وأول اجتماع كان في 2003 وبعد ذلك توالت الاجتماعات إلى آخر اجتماع للمجلس IASB كان في 2008، فقام المجلس IASB بتشكيل لجنة خرجت بمسودة لمعايير تقارير مالية دولية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تمت تسميتها بالمؤسسات الخاصة Private Entities وأصبح يسمى المعيار International Financial Reporting Standard For Private Entities ويشار إليه بـــ IFRS for (PEs)، حيث يهدف هذا المعيار إلى مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية التي تكون ملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تكون مستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS، وفي أفريل 2009 تقرر اعتماد اسم معيار الإبلاغ المالي الدولي

الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم International Financial Reporting Standard For Small and Medium-Sized Entities ويشار إليه بـــ IFRS for SMEs، ومن أهداف المجلس IASB إدخال تعديلات على أساس احتياجات المستخدمين وإزالة بدائل المعالجة المحاسبية، وإلغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتبسيط القياس ولتمكين المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لمقارنة الأداء أو الوضع المالي للمؤسسات المشابهة (مرازقة و بوهرين، 12 و13 ماي 2010، صفحة 15).

2.2 إصدار المعيار الدولي IFRS for SMEs:

قام مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بإعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في شكله النهائي في جويلية 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر، والتي تمثل وفقا لتصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أكثر من 95% من مجموع المؤسسات في العالم.

يمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية، يمكن هذا المعيار بمعالجة الأحداث الاقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة لأكثر من 90% مقارنة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS كاملة (الفارس، 2009، صفحة 4).

لقد تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودليل الاستعمال الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة، ويعتبر هذا المعيار قائما بذاته إلا أنه يعتمد على نفس

الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS بشكلها الكامل في إعداده وتعديله، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر كلما دعت الحاجة لذلك من ناحية، ولتسهيل الانتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار الاعتماد الكامل للمعايير المحاسبية الدولية من ناحية أخرى. ولقد تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين أساسيين هما:(IASB, 2009, p.15)

- سهولة استعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMEs لمعالجته للأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين احتواء IAS/ IFRS بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات؛
- لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IAS/ IFRS بشكلها الكامل.

يتكون المعيار الدولي IFRS for SMEs من 232 صفحة ويحتوي على تمهيد و35جزء بالإضافة إلى قائمة المصطلحات، تنقسم هذه الأجزاء كما يلي: (Obert, 2009, p.1)

- الجزء الأول: نطاق التطبيق؛
- الجزء الثاني: المفاهيم والمبادئ؛
- الجزء الثالث: تقديم القوائم المالية؛
- من الجزء الرابع إلى الثامن: مكونات (عناصر) القوائم المالية؛
- الجزء التاسع: القوائم المالية الموحدة؛
- الجزء العاشر: السياسات المحاسبية، التقييم والأخطاء؛
- من الجزء الحادي عشر إلى الجزء الثامن والعشرين: طرق التقييم؛
- من الجزء التاسع والعشرين إلى الجزء الخامس والثلاثين: الأحداث الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خاصة تحويل أسعار صرف العملات

الأجنبية، الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، تبني المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمرة الأولى).

من أجل العمل أكثر على فهم وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs قام المجلس IASB بإصدار أدوات تعليمية للمعيار، حيث تم وضع أداة تعليمية لكل جزء من المعيار، أي 35 أداة، حيث تم إصدار المجموعة الأولى من هذه الأدوات في 18 جانفي 2010، وهي متوفرة على الشبكة، ويتم تحميلها مجانا باللغة الإنجليزية، وهي اللغة الوحيدة المتوفرة في حين ينتظر توفيرها باللغتين الفرنسية والإسبانية قريبا، تساعد كل أداة من هذه الأدوات على تعزيز فهم القواعد والسياسات المحاسبية باستخدام الأمثلة والأسئلة التي تختبر معرفة القارئ (Deloitte, 2010, p.11).

3.2. مستخدمو التقارير المالية في SMEs المعدة وفق IFRS for SMEs:

يتمثل مستخدمي القوائم المالية المعدة وفق المعيار الدولي IFRS for SMEs فيما يلي: (مهاوة، 2010-2011، صفحة 33)

- المقرضون: هم معنيون بالمعلومات التي تمكنهم من إمكانية استرداد ديونهم والفوائد العائدة لها؛
- الموردون: هم معنيون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير امكانية تحصيل حقوقهم في أوقاتها؛
- العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإمكانية استمرارية المؤسسة خاصة في وجود علاقة طويلة الأجل وارتباط استراتيجي بالمؤسسة؛
- المساهمون غير المسيرون: يهتم المساهمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية المؤسسة في توزيع نصيبهم من الأرباح.

إن إعداد المعيار الدولي IFRS for SMEs بما يراعي احتياجات هذه الفئة من أصحاب المصلحة، يمكن من تحسين نوعية التقارير المالية وتلبية احتياجات المحاسبة

والإبلاغ، بالإضافة إلى تلبية احتياجات كل من المسيرين من المعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم وتلبية احتياجات المصالح الجبائية من المعلومات، أما إذا تم الأخذ فقط بعين الاعتبار مصالح هاتين الفئتين (المسيرين والمصالح الجبائية) عن غيرهم في إعداد البيانات المالية فلا نكون بصدد إعداد تقارير تفي بتحقيق وتلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ.

3. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة، حيث أصبحت في السنوات الأخيرة تلعب دورا هاما كمصدر لتنمية الدخل وخلق فرص عمل جديدة، وذلك حسب الإحصائيات التي تثبت أن عدد هذه المؤسسات أصبح في ارتفاع متواصل خاصة في الدول المتقدمة.

1.3. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs:

تصنف المؤسسات بأنها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة من خلال الاستناد إلى معايير كمية وأخرى نوعية كما يلي:

- ✓ **المعايير الكمية:** يمكن أن نصنف مؤسسة بأنها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة من خلال الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل: عدد العمال؛ حجم الإنتاج؛ القيمة المضافة؛ التركيب العضوي لرأس المال وحجم الطاقة المستعملة، أما المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال، لكن المعيار الأكثر شيوعا هو المعيار الذي يعتمد على كل من العناصر التالية: عدد العمال؛ رقم الأعمال والقيمة المضافة.
- ✓ **المعايير النوعية:** لا يكفي الاعتماد على المعايير الكمية لوحدها في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل يجب إضافة معايير أخرى نوعية تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا شرح طبيعتها واختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى، كما يمكن اعتبار المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا وجدت

فيها خاصيتين من الخصائص الأربعة التالية: (ادريس و مايو ، 5 و6 ماي 2013، صفحة 6)

- يكون تسيير المؤسسة من طرف أصحابها في أغلب الأحيان بالنسبة لاستقلال الإدارة؛
- تعود ملكية المؤسسة ورأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد؛
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إذ أن احتياجاتها إلى السوق يمكن أن تمتد خارجيا، كما أن أصحاب المؤسسة والعاملون فيها يقطنون منطقة واحدة؛
- تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم، إذا ما قورنت بالمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط.

انطلاقا من تنوع معايير تصنيف المؤسسات إلى كبيرة أو متوسطة أو صغيرة تعددت التعاريف التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها ما يلي:

– تعريف الولايات المتحدة الامريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي "ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه" (خوني وحساني، 2008، الصفحات 22-23)، وقد اعتمد القانون على معيار المبيعات وعدد العاملين وطبيعة النشاط لتحديد تعريف أكثر تفصيلا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: (خوني وحساني، 2008، صفحة 23)

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية؛
- مؤسسات التجارة بالجملة من5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية؛
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

– **تعريف الاتحاد الاوروبي**: تم وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996من طرف الاتحاد الأوروبي، والذي يرتكز على المعايير التالية :المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، حيث اعتبر المؤسسة بأنها صغيرة أو متوسطة إذا استوفت الشروط التالية:(loi N°124, 2003, p.39)

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 عمال؛
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 عامل، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو؛
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

– **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يعرف القانون رقم17–02 الصادر في سنة 2017 في المادة 05 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع أو الخدمات وتشغل ما بين 1 و250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري مع استيفائها لمعيار الاستقلالية (المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بقدر 25% فما أكثر من قبل مؤسسة اخرى) (القانون 17–02، 2017، الصفحة 5)، كما بينت المواد 8، 9 و10 الحدود بين هذه المؤسسات كما يلي: (القانون 17–02، 2017، الصفحة 6)

- **المؤسسات المصغرة:** تعرف بأنها "مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد و9 عمال وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار جزائري"؛
- **المؤسسات الصغيرة:** تعرف بأنها "مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 200 مليون دينار جزائري"؛
- **المؤسسات المتوسطة:** تعرف بأنها "مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 400 مليون دينار جزائري و4ملايير دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري و1مليار دينار جزائري".

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى ومن التعاريف يمكن القول: أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج أو تقديم خدمات على نطاق صغير أو متوسط، وتستخدم رقم أعمال صغير معين وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة.

كما يلاحظ من جميع التعريفات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تركز على عدد العاملين ورقم الأعمال بالرغم من عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه خاص بهذه المؤسسات.

إن مجمل التعاريف السابقة الذكر لم تكن لأغراض المحاسبة، لكن مجلس معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفها بأنها المؤسسات التي لا يوجد بها مسؤولية عامة ولا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين

حيث يعتبر خطوة جيدة في تاريخ نظم المحاسبة المبسطة (مهاوة، 2010-2011، صفحة 78).

2.3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات ما يلي: (لرقط، 28-25 ماي 2003، الصفحة 5)

- **سهولة التأسيس**: تستمد هذه المؤسسات عنصر السهولة من انخفاض مستلزمات رأسمال المطلوب لإنشائها نسبيا؛
- **الاستقلالية في الإدارة**: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها إذ في الكثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها؛
- **سهولة وبساطة التنظيم**: عادة ما يتم توزيع الاختصاصات بين أقسام هذه المؤسسات، والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ؛
- **مركز التدريب الذاتي**: تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها؛
- **بساطة نظام المعلومات الداخلي**: تتوفر هذه المؤسسات على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالاتصال السريع الصاعد والنازل بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة؛

- **جودة الإنتاج:** إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج وجودة عالية، حيث يعتمد النمط الانتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية؛
- **توفير الخدمات للصناعات الكبرى:** تستجيب هذه المؤسسات لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة، منتجات محدودة، أيدي عاملة، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن.

3.3. المحاسبة المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs:

يلزم النظام المحاسبي المالي في المادة 4 المؤسسات الآتية أسماءهم بمسك المحاسبة المالية: (القانون 07 -11، 2007، الصفحة 3)

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما أن نفس القانون في المادة 5 يشير إلى انه "يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة المالية المبسطة" (القانون 07 -11، 2007، الصفحة 3)، كما أن المادة 22 من نفس القانون تشير أن هذه المؤسسات تمسك المحاسبة المبسطة لضبط يومي للإيرادات والنفقات، وتلزم بحفظ الوثائق الثبوتية لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية (القانون 07 -11، 2007، الصفحة 5).

جاء القرار 26 جويلية 2008 لتحديد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك المحاسبة المبسطة في المادة 2: (القرار 26 جويلية 2008، 2008، الصفحة 91):

- النشاط التجاري: رقم الأعمال 10 ملايين دج وعدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل؛
- النشاط الإنتاجي والحرفي: رقم الأعمال 6 ملايين دج وعدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل؛
- نشط الخدمات ونشاطات أخرى: رقم الأعمال 3 ملايين دج وعدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل، حيث أن رقم الأعمال يشمل النشاطات الرئيسية والثانوية.

ومن خلال المواد 8، 9 و10 من القانون رقم17-02 الصادر في سنة 2017 والتي تضع الحدود بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، والتي سبق تناولها يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي ومسك المحاسبة المالية وكذا تقديم القوائم المالية الخمسة (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق)، بينما المؤسسات المصغرة والمحددة رقم أعمالها وعدد عمالها وكذا نشاطها وفقا للقرار 26 جويلية 2008 تطبق المحاسبة المبسطة، وهي ملزمة بإعداد ثلاث قوائم مالية خاصة تتشكل من: (المرسوم التنفيذي 08 -156، 2008، الصفحة 15)

- وضعية نهاية السنة المالية؛
- حساب نتائج السنة المالية؛
- جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية.

4. الدراسة الميدانية:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الأفراد القائمين على محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج، وتم حصر عينة الدراسة في مجموعة من المحاسبين والمتكونة من 80 وحدة وتم الاعتماد في جمع البيانات على أداة "الاستبيان"، حيث تم تصميم مجموعة من الأسئلة بناء على الممارسات البديلة التي جاء بها المعيار IFRS for SMEs مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

- **بيانات عامة:** يتكون هذا القسم من أسئلة عامة تتعلق بمعلومات عامة حول حجم المؤسسة ومعلومات شخصية حول القائم على المحاسبة بهذه المؤسسة.
- **بيانات الدراسة:** يشمل هذا القسم 13 عبارة مقسمة إلى جزأين، حيث يجسد كل جزء فرضية من فروض الدراسة.

يقوم أفراد العينة بالإجابة عنها باختيار بديل من خمس بدائل وفقا لمقياس ليكارت الخماسي (موافق بشدة، موافق، إلى حد ما، غير موافق، غير موافق تماما)، وذلك لقياس درجة إجابات القائمين على محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعبارات الاستبيان، ويتم تحديد مجال كل فئة وفقا للخطوات التالية:

- حساب المدى: المدى = 5-1= 4، حيث أن 5 أعلى نقطة لمقياس ليكارت و1 أدنى نقطة فيه؛
- حساب طول الفئة: طول الفئة= المدى (4) /عدد الفئات (5) = 0.8؛
- حساب مجال كل فئة: يتم حساب مجال كل فئة بإضافة العدد 0.8 إلى أقل درجة في المقياس من أجل وضع الحد الأعلى فتصبح المجالات كما يلي:
  - (من 1 إلى 1.79) فئة "غير موافق تماما"؛
  - (من1.80 إلى 2.59) فئة "غير موافق"؛
  - (من2.60 إلى 3.39) فئة "إلى حد ما"؛

- (من 3.40 إلى 4.19) فئة "موافق"؛
- (من 4.20 إلى 5) فئة "موافق بشدة".

بعد جمع البيانات تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية Statistical Package For Social Sciences والذي يرمز له بالترميز (SPSS) لترجمة المعطيات في شكل جداول ورسومات بيانية لتسهيل عملية تحليل البيانات.

1.4. الخصائص العامة لعينة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد الدراسة، والمتمثلة في الدرجة العلمية وعدد سنوات الخبرة المهنية، ومتغيرات متعلقة بالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة المكلف بمتابعتها محاسبيا (رقم الأعمال وعدد العمال)، وبهدف وصف الخصائص الديمغرافية تم عرض النسب المئوية والتكرارات لكل خاصية في الجدول الموالي:

الجدول 1: "توزيع وحدات الدراسة حسب خصائص العينة"

خاصية العينة		التكرار	النسبة	خاصية العينة		التكرار	النسبة
الدرجة العلمية	ليسانس	42	%52.5	الخبرة المهنية	أقل من5 سنوات	33	%41.25
	ماستر	12	%15		من5 إلى10سنوات	16	%20
	ماجستير	7	%8.75		من10 إلى15سنة	15	%18.75
	دكتوراه	1	%1.25		من15 إلى 20سنة	9	%11.25
	شهادة أخرى	18	%22.5		أكثر من 20سنة	7	%8.75
	المجموع	**80**	**%100**		**المجموع**	**80**	**%100**
عدد العمال	من 10 إلى50عامل	45	%57.5	رقم الأعمال	من 40 إلى 400 مليون دج	45	%57.5
	من51إلى 250عامل	35	%42.5		من400مليون إلى4ملايير دج	35	%42.5

	المجموع	80	%100		المجموع	80	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة الحاملين لشهادة ليسانس يتصدرون المرتبة الأولى بأكثر من 50%، وتليه الحاملين لشهادات أخرى بنسبة 22.5%، ونسبة 15% منهم يحملون شهادة ماستر، أما بالنسبة لشهادة الدراسات العليا (شهادة الماجستير والدكتوراه) فكانت بنسبة 8.75% و1.25% على التوالي.

كما يلاحظ أن ما نسبته 41.25 % من عينة الدراسة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، وما نسبته 20% من عينة الدراسة لهم خبرة من 5سنوات إلى 10سنوات، وما نسبته 18.75% من عينة الدراسة لديهم خبرة من 10 إلى 15سنة، وتليها نسبة 11.25% من عينة الدراسة لهم خبرة من 15 إلى 20سنة، في حين بلغت نسبة 8.75% من عينة الدراسة يملكون خبرة مهنية أكثر من 20سنة، وهذا ما يفسر تنوع خبرة عينة الدراسة، فمنهم من لديه خبرة كافية وشاملة في مهنة المحاسبة، ومنهم من لديه دراية كافية حول ممارسة المهنة.

كما يبين الجدول السابق أن عدد المؤسسات الصغيرة بلغ 45 مؤسسة أي 57.5% وعدد المؤسسات المتوسطة يساوي 35 مؤسسة أي 42.5%، وبالتالي يلاحظ وجود تفاوت صغير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر بـــــــــ 10 مؤسسات من إجمالي المؤسسات عينة الدراسة.

2.4. صدق وثبات الاستبيان:

بعد التأكد من الصدق الظاهري من خلال تحكيم الاستبيان في مراحل تصميمه تم قياس مدى ثبات وصدق الاستبيان تم استخدام اختبار الصدق والثبات Alpha de Cronbach للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة، حيث يقوم هذا الاختبار على قياس معامل "ألفا كرونباخ" والذي يتراوح بين (0 و1)، فإذا كان المعامل مساويا لـــ (0) فإن ذلك يشير إلى عدم ثبات الاستبيان نهائيا، وكلما اقترب المعامل من (1) زاد

ثبات الاستبيان، وإذا كان المعامل مساويا لـــ (1) فإن ذلك يؤكد على الثبات التام للاستبيان، وبتطبيق البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالتالي:

الجدول 2: ثبات وصدق الاستبيان

البيان	عدد العبارات	معامل الثبات "ألفا كرونباخ"
المحور الأول	6	0.781
المحور الثاني	7	0.745
الاستبيان ككل	13	0.762

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ أكثر من 60% لمحوري الاستبيان وللاستبيان ككل وهذا ما يفسر أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

3.4. اختبار فروض الدراسة:

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان يتم اختبار صحة فروض الدراسة المتعلقة بها بالاعتماد على اختبار T pour échantillon unique وكذا استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمختلف إجابات وحدات عينة الدراسة للعبارات المكونة للاستبيان، والجدولان المواليان يلخصان نتائج اختبار الفرضيتين الفرعيتين للدراسة وكذا العبارات المكونة ولاختبار صحة كل فرضية نضع الفرضيتين الصفرية والبديلة الموافقة لها كما يلي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

H_0: الفرضية الصفرية	H_1: الفرضية البديلة
المعيار IFRS for SMEs لا يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عند الاعتراف بعناصر قوائمها المالية	المعيار IFRS for SMEs يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عند الاعتراف بعناصر قوائمها المالية

الجدول 3: "اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والعبارات المكونة لها"

إجراءات الاعتراف التالية تلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig	القرار الخاص بالفرضية	
					H_0	H_1
1. الاعتماد على طريقة الاعتراف المسبق لعقود الإنشاء	3.74	0.905	10.949	0.000	مرفوضة	مقبولة
2. الاعتراف بالإعانات كإيراد خلال فترة حدوثها	3.46	0.793	7.705	0.000	مرفوضة	مقبولة
3. الاعتراف بالإعانات بدمجها إلى نتيجة الدورة	3.51	0.807	8.390	0.000	مرفوضة	مقبولة
4. إدراج مصاريف البحث والتطوير كأعباء خلال فترة حدوثها	3.44	0.772	7.393	0.000	مرفوضة	مقبولة
5. إدراج تكاليف الاقتراض طويلة الأجل المرتبطة بإنتاج أو اقتناء أحد الأصول كمصروف عادي	3.46	0.772	8.012	0.000	مرفوضة	مقبولة
6. تصنيف الأدوات المالية إلى صنفين (الأدوات المالية بغرض المتاجرة والأدوات المالية لأغراض أخرى)	3.49	0.808	8.114	0.000	مرفوضة	مقبولة
الفرضية الفرعية الأولى: المعيار IFRS for SMEs يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عند الاعتراف بعناصر قوائمها المالية.	3.52	0.810	8.427	0.000	مرفوضة	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيم المتوسطات الحسابية للفرضية الفرعية الأولى والعبارات المكونة تشير إلى أن الإجابات تتجه نحو فئة "موافق"، حيث أنها تتراوح بين 3.44 و3.74 بانحرافات معيارية ضعيفة تتراوح بين 0.772 و0.905، وهذا ما تؤكده قيم t المحسوبة والتي تعد أكبر من القيمة الجدولية، وكذا مستوى الدلالة sig المعدوم بالنسبة لكل العبارات، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 ، وهذا ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تشير أن المعيار IFRS for SMEs يلائم خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الاعتراف بعناصر القوائم المالية، سواء لعقود الانشاء أو الإعانات أو مصاريف البحث والتطوير أو تكاليف الاقتراض أو الأدوات المالية.

– الفرضية الفرعية الثانية:

H_0: الفرضية الصفرية — المعيار IFRS for SMEs لا يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عند تقييم عناصر قوائمها المالية

H_1: الفرضية البديلة — المعيار IFRS for SMEs يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عند تقييم عناصر قوائمها المالية

الجدول 4: "اختبار الفرضية الثانية للدراسة والعبارات المكونة لها"

إجراءات التقييم التالية تلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig	القرار الخاص بالفرضية	
					H_0	H_1
1. عدم اخضاع الأصول المعنوية لإعادة التقييم	3.24	0.882	3.718	0.000	مرفوضة	مقبولة
2. اجراء اختبار لتدني قيمة شهرة المحل في حالة وجود مؤشر لانخفاضها	3.19	0.891	2.927	0.004	مرفوضة	مقبولة
3. اعتبار مدة اهتلاك الاصول المعنوية مهما كانت طبيعتها 10سنوات	3.21	0.907	3.039	0.003	مرفوضة	مقبولة

4. اعتبار مدة اهتلاك الأصول العينية هي مدة الحياة الاقتصادية	3.31	0.892	4.677	0.000	مرفوضة	مقبولة
5. الاكتفاء بإعادة التقييم الاستثمارات العقارية فقط فيما يخص الأصول العينية	3.39	0.855	6.186	0.000	مرفوضة	مقبولة
6. تحديد تدني قيمة الأصول الثابتة عند ظهور أحد المؤشرات	3.25	0.909	3.692	0.000	مرفوضة	مقبولة
7. دمج للأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم الأدوات المالية في النتيجة الصافية للدورة التي طرأ فيها هذا التغيير	3.21	0.841	3.296	0.001	مرفوضة	مقبولة
الفرضية الفرعية الثانية: المعيار IFRS for SMEs يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عند تقييم عناصر قوائمها المالية.	3.26	0.882	3.934	0.000	مرفوضة	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS.

يؤكد الجدول السابق أن الإجابات تتجه نحو الحياد من خلال قيمة المتوسط الحسابي للفرضية الثانية والمساوي لـــ 3.26 بانحراف معياري 0.882، لكن قيمة t المحسوبة 3.934 أكبر من القيمة الجدولية، ومستوى الدلالة sig المعدوم، يشيران إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1، إذا فالمعيار IFRS for SMEs يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عند تقييم عناصر قوائمها المالية.

وبتحليل قيم كل المتوسطات الحسابية للعبارات المكونة لهذه الفرضية، يلاحظ أنها تتراوح بين 3.19 و3.39 بانحرافات معيارية ضعيفة، وبالتالي فهي تنتمي إلى فئة "إلى حد ما"، لكن قيم t المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية، ومستوى دلالتها sig أقل من قيمة α، وبالتالي ترفض الفروض الصفرية H_0 وتقبل الفروض البديلة H_1 لكل

منها، أي أن إجراءات تقييم عناصر القوائم المالية التي جاء بها المعيار IFRS for SMEs والموضحة في عبارات الاستبيان تلائم إلى حد ما فقط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

- **الفرضية الرئيسية:**

من خلال الجدولين السابقين وانطلاقا من اثبات صحة الفرضيتين الفرعيتين يمكن الحكم صحة وقبول الفرضية الرئيسية، حيث أنه تم اثبات أن المعيار IFRS for SMEs يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الاعتراف ويلائمها نسبيا من حيث التقييم، وبالتالي يمكن الحكم بوجود ملاءمة معتبرة للمعيار IFRS for SMEs مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

5. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يظهر أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات لهذا فإن وضع أسس ومعايير محاسبية تتلاءم مع طبيعة هذه المؤسسات ضرورة حتمية لتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها، والمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs هو معيار تم وضعه لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التوجه إلى الممارسة الدولية في نطاق خصوصياتها، حيث يعتبر بالنسبة لها كبديل جيد لكل المعايير المحاسبية الدولية نظرا لبسطاته وتلخيصه مقارنة بالمعايير المحاسبية دولية.

نتائج الدراسة:

أثبتت هذه الدراسة أنه توجد ملاءمة نسبية للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حيث أن:

- الممارسات التي تبينت من خلال هذه الدراسة أنها تعد جد ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ما يلي:
  - الاعتماد على طريقة الاعتراف المسبق لعقود الإنشاء؛
  - الاعتراف بالإعانات كإيراد خلال فترة حدوثها؛
  - الاعتراف بالإعانات بدمجها إلى نتيجة الدورة؛
  - إدراج مصاريف البحث والتطوير كأعباء خلال فترة حدوثها؛
  - إدراج تكاليف الاقتراض طويلة الأجل المرتبطة بإنتاج أو اقتناء أحد الأصول كمصروف عادي؛
  - تصنيف الأدوات المالية إلى صنفين (الأدوات المالية بغرض المتاجرة والأدوات المالية لأغراض أخرى).
- الممارسات التي تبينت من خلال هذه الدراسة أنها تعد ملائمة إلى حد ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ما يلي:
  - عدم اخضاع الأصول المعنوية لإعادة التقييم؛
  - اجراء اختبار لتدني قيمة شهرة المحل في حالة وجود مؤشر لانخفاضها؛
  - اعتبار مدة اهتلاك الاصول المعنوية مهما كانت طبيعتها 10سنوات؛
  - اعتبار مدة اهتلاك الأصول العينية هي مدة الحياة الاقتصادية؛
  - الاكتفاء بإعادة التقييم الاستثمارات العقارية فقط فيما يخص الأصول العينية؛
  - تحديد تدني قيمة الأصول الثابتة عند ظهور أحد المؤشرات؛
  - دمج للأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم الأدوات المالية في النتيجة الصافية للدورة التي طرأ فيها هذا التغيير.
- بينت نتائج الدراسة أن بعض الممارسات التي جاء بها المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs ملائمة نسبيا فقط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ولعل هذا راجع إلى:

- عدم وجود أسواق مالية نشطة في الجزائر؛
- عدم وجود ثقافة محاسبة دولية؛
- عدم التعامل بالقيمة العادلة.

اقتراحات الدراسة:

في ظل النتائج التي تم التوصل إليها نقترح ما يلي:

- ضرورة الاطلاع على المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ككل وكذا المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs لأنه جاء ليسهل ويبسط المعالجات المحاسبية لهذه المؤسسات؛
- الاهتمام بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة التطورات المحاسبية الدولية؛
- تنشيط الأسواق المالية.

5. قائمة المراجع:

- أحمد الفارس، المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية. جريدة الرأي 28 أكتوبر2009، (العدد 11076)، الكويت، الصفحات 4-5.
- القانون 07 -11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74.
- القرار 26 جويلية 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك المحاسبة المبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.
- المرسوم التنفيذي 08 -156 المؤرخ في 28 ماي 2008، يتظمن تطبيق أحكام القانون 07 -11 والمتظمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27.

- القانون 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 2.
- أمال مهاوة، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) – دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2010-، مذكرة ماجستير، 2010-2011، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- خالد ادريس وعبد الله مايو ، (5 و6 ماي 2013)، "قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، الجزائر.
- رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ط1، 2008، إيتراك للطباعة والنشر، مصر.
- صالح مرازقة وفتيحة بوهرين، (12 و13 ماي 2010)، الابداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، مقدمة ضمن الملتقى الدولى حول الإبداع والتغيير التنظيمى فى المنظمات الحديثة ، كلية العلوم الاقصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب – البليدة:.
- فريدة لرقط، (28-25 ماي 2003)، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، دورة تدريبية حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1.
- IASB.,(1 janvier 2009) basis for conclusions IFRS for SMES . *press Rease*20-10
- Deloitte., (1 janvier 2010). *IFRS for SMEs in your pocket*., sur:https://www.iasplus.com/fr-ca/standards/part-i-ifrs/ias/ias17 Consulté le 20 /04/ 2021.

- loi N°124, (24 Mai 2003). concernant la définition des micro, petites et moyennes enterprise, Journal officiel de l'UE, Article2., sur : http://www.europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise-policy/sme-definition/presentation.pdf Consulté le 02/06/2021.
- Robert Obert .IFRS pour les petites et moyennes entités et Plan comptable général, 30 novembre, 2009 .*revue du financier*.

7. ملاحق:

الملحق 01: أسئلة الاستبيان

البيـــانـــات العـــامـــة

- من فضلك، قم بتحديد بيانتك العامة وبيانات المؤسسة القائم على محاسبتها بوضع دائرة على الرقم المناسب:

الدرجة العلمية:		الخبرة المهنية:		عدد العمال	
ليسانس	1	أقل من 5 سنوات	1	من 10 إلى50عامل	1
ماستر	2	من6 إلى 10سنوات	2	من51إلى 250عامل	2
ماجستير	3	من 11 إلى 15سنة	3	**رقم الأعمال**	
دكتوراه	4	من 16 إلى 20 سنة	4	من 40الى 400مليون دج	1
شهادة أخرى	5	أكثر من 20 سنة	5	من400مليون إلى4ملايير دج	2

ملاحظة: من فضلك، قم بتحديد درجة موافقتك لما يأتي بوضع دائرة على الرقم لمناسب.

المحور الأول: ملاءمة المعيار IFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عند الاعتراف بعناصر قوائمها المالية.

إجراءات الاعتراف التالية تلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:	موافق بشدة	موافق	إلى ـــــ حد ما	غير موافق	غير موافق تماما

			ـــــ ى حد ما		
1. الاعتماد على طريقة الاعتراف المسبق لعقود الإنشاء	5	4	3	2	1
2. الاعتراف بالإعانات كإيراد خلال فترة حدوثها	5	4	3	2	1
3. الاعتراف بالإعانات بدمجها إلى نتيجة الدورة	5	4	3	2	1
4. إدراج مصاريف البحث والتطوير كأعباء خلال فترة حدوثها	5	4	3	2	1
5. إدراج تكاليف الاقتراض طويلة الأجل المرتبطة بإنتاج أو اقتناء أحد الأصول كمصروف عادي	5	4	3	2	1
6. تصنيف الأدوات المالية إلى صنفين (الأدوات المالية بغرض المتاجرة والأدوات المالية لأغراض أخرى)	5	4	3	2	1

المحور الثاني: ملاءمة المعيار IFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عند تقييم عناصر قوائمها المالية.

إجراءات التقييم التالية تلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:	**موافق بشدة**	**موافق**	**إلى حد ما**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
1. عدم اخضاع الأصول المعنوية لإعادة التقييم	5	4	3	2	1
2. اجراء اختبار لتدني قيمة شهرة المحل في	5	4	3	2	1

حالة وجود مؤشر لانخفاضها					
3. اعتبار مدة اهتلاك الاصول المعنوية مهما كانت طبيعتها 10سنوات	5	4	3	2	1
4. اعتبار مدة اهتلاك الأصول العينية هي مدة الحياة الاقتصادية	5	4	3	2	1
5. الاكتفاء بإعادة التقييم الاستثمارات العقارية فقط فيما يخص الأصول العينية	5	4	3	2	1
6. تحديد تدني قيمة الأصول الثابتة عند ظهور أحد المؤشرات	5	4	3	2	1
7. دمج للأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم الأدوات المالية في النتيجة الصافية للدورة التي طرأ فيها هذا التغيير	5	4	3	2	1